

# حرب أسعار النفط تدفع الكويت إلى ضغط الإنفاق

## الاعتماد المفرط على إيرادات النفط أدى إلى عدم تحمل تقلبات الأسعار



أثرت حرب أسعار النفط على التوازنات المالية للاقتصاد الكويتي الذي تتحمل إيرادات الطاقة الجزء الأكبر في تمويله، مما أجبر السلطات على اتخاذ إجراءات تقشفية وإعلان خطة إنفاق جديدة بهدف الضغط على المصروفات.

الكويت - وجدت الكويت نفسها في مواجهة انخفاض أسعار النفط كغيرها من الدول النفطية في ظل عدم وجود موارد إضافية لسد الفجوة المالية، وتحمل الحرب التي تقودها السعودية أكبر منتج للنفط في العالم. ونقلت وكالة رويترز أن مؤسسة البترول الكويتية التي تديرها الدولة أصدرت تعليمات لجميع الشركات التابعة لها بخفض المصروفات الرأسمالية والتشغيلية لهذا العام بسبب الهبوط "غير المسوق" في أسعار النفط نتيجة انهيار اتفاق عالي بشأن إمدادات الخام، بالإضافة إلى انتشار فيروس كورونا مما أضر بالطلب. وجاء في المذكرة التي أرسلها الرئيس التنفيذي للمؤسسة هاشم الهاشم بتاريخ 18 مارس أن الوضع "يحث على المؤسسة وشركاتها التابعة مضاعفة الجهود لترشيد وتقسيم المصروفات المالية والتشغيلية لمواكبة الوضع الراهن".

### ضغوط على الخزنة العامة

إنتاجية، باعتبارها أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، حيث تستطیع ضخ المزيد من النفط للمحافظة على استقرار السوق، إذا حدث أي اضطراب في الإمدادات لدى أي دولة نفطية. وتعتمد أرامكو ضخم 12.3 مليون برميل يوميا اعتبارا من الشهر المقبل، بزيادة كبيرة عن مستويات الإنتاج التي تقل عن 10 ملايين برميل يوميا طوال السنوات الثلاث الماضية. كما أعلنت الرياض عزمها رفع طاقة الإنتاج إلى 13 مليون برميل يوميا، وهي مستويات ستعيدها إلى عرش أكبر منتجي النفط في العالم، بعد أن أصبحت ثالث منتج بعد الولايات المتحدة وروسيا في السنوات الأخيرة. وبعد السعودية تأتي روسيا، التي كان تعنتها خلال اجتماعات أوبك+ في فيينا، سببا في عدم التوصل إلى اتفاق بشأن تمديد خفض إنتاج النفط، والذي دفع الرياض إلى زيادة إنتاجها، ثم ردت عليها موسكو بإعلان مماثل.

لكن تلك الدول ستواجه صعوبة شديدة في تعويض تراجع عائداتها عبر زيادة الإنتاج في ظل الأسعار الحالية نتيجة تراجع الطلب بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في وقت تواجه فيه بعض الدول مشكلات سياسية وأمنية تحول دون زيادة الإنتاج.



هاشم الهاشم  
خلقتنا تهدف إلى  
خفض التكاليف  
التشغيلية والرأسمالية

وتضيف أن غالبية المواطنين الكويتيين الذين لا وظائف لديهم، يفضلون أن يظلوا عاطلين عن العمل في انتظار وظيفة في القطاع العام، بدلا من البحث عن عمل في القطاع الخاص بأجور منخفضة ومزايا أقل جاذبية. ويبدو أن جهود الحكومة لتشجيع الشركات الخاصة على توظيف الكويتيين قد جاءت بنتائج عكسية إلى حد ما وزادت المشكلة تعقيدا، لأن نظام الحصص القسري مع فرض غرامات على الشركات التي تفشل في الوفاء بمعايير "التوظيف" أدى إلى ظهور وظائف وهمية.

اعتمادها على النفط، حيث ظهر جليا مدى تعويلها على عائدات الطاقة لتمويل الوظائف الحكومية، فيما يعمل أكثر من 75 في المئة من المواطنين الكويتيين في القطاع العام، إضافة إلى الإعانات الحكومية الباذخة للقائمة طويلة من الخدمات والسلع. ويرى خبراء أنه لم تظهر حتى الآن أي آثار تذكر لبرنامج الإصلاحات الكويتي، الذي طرح لأول مرة في عام 2010، والذي يسعى إلى تنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عوائد الريع النفطي، وتقليص الإنفاق الحكومي ودور القطاع العام في توظيف المواطنين. ويشير تقرير نشر مؤخرا من قبل مركز الشرق الأوسط في مدرسة لندن للاقتصاد إلى أن الكويت ليست وحدها بين دول الخليج التي تصارع مطالب من أطلقت عليهم "المواطنون الريعين" الذين خفضوا من الحكومة خدمات رعاية استثنائية وإعانات اقتصادية شاملة ووظائف مدى الحياة.

## مخاوف الوباء تشل الحركة التجارية في اليمن

تضمنت الإجراءات تعليق الرحلات الدولية من وإلى المطارات الخاضعة لسيطرة الحكومة، وإغلاق جميع المعابر الحدودية التي تسير عليها وجميع المؤسسات التعليمية. ولم تبلغ كل من السلطات الصحية في المحافظات الجنوبية التي تسيطر عليها الحكومة وفي المحافظات الشمالية الخاضعة لسيطرة الحوثيين عن أي حالات إصابة بفيروس كورونا بين المواطنين اليمنيين حتى الآن.

رغم عدم تسجيل إصابات، المخاوف تدفع إلى إجراءات احترازية بتعليق الرحلات وغلق المئات من المحلات التجارية

وتواجه الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا تحديات كبيرة من بينها مكافحة أنشطة "مافيا النفط" حيث تسعى إلى إيقاف نزيف الخسائر، وإعادة عجلة الاقتصاد المشلول للدوران مرة أخرى في البلاد، التي تشهد نزاعا دمويا منذ سنوات. وأدى الاحتكار إلى خلق مافيا جشعة تجني أرباحا فاحشة على حساب الاقتصاد والناس، وهو ما يكبل مساعي الحكومة إلى إصلاح الخراب الاقتصادي طيلة سنوات من الحرب. وسبق واتخذت الحكومة خطوات قبل توجهها لكسر احتكار استيراد المشتقات النفطية، تمثلت في إصدار قرارين بهدف الحد من التجارة غير القانونية للمشتقات النفطية.

عدن - بدأت المئات من المحلات التجارية في مدينة عدن اليمنية الساحلية الغائبة، في غلق أبوابها في إطار إجراءات احترازية للحد من أي تفش محتمل لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). ونسبت وكالة الأنباء الصينية شينخوا مسؤول بحكومة عدن رفض ذكر اسمه قوله "تم الإعلان عن عدد من الإجراءات الاحترازية الإضافية بما في ذلك إغلاق المطاعم المرصحة والمحلات التجارية ومحلات الملابس في عدن".

وسمح لعدد محدد من المطاعم الموجودة في عدن ببيع الوجبات السريعة فقط مع تشديد إجراءات الوقائية لمنع تفشي وباء كورونا. وقال المصدر إن الإجراءات الاحترازية استبعدت محلات البقالة والمتاجر التي تتبع الإمدادات الغذائية الأساسية، حيث ستظل مفتوحة مع تجنب ارتحام المواطنين. وبحسب مواطنين، فقد تراجعت الحركة في كثير من الأسواق العامة في عدن وبعض المحافظات الجنوبية المجاورة. وتم إغلاق جميع المؤسسات التعليمية الحكومية، بما في ذلك الكليات والمدارس ومراكز التدريب المهني في عدن ومن رئيسية مختلفة في الجزء الجنوبي من البلاد. ودشنت لجنة الطوارئ التي تقودها الحكومة والتي تتعامل مع جائحة فيروس كورونا، حملات لتعزيز وعي الناس في عدن والمناطق المحيطة بها. وأعلنت الحكومة اليمنية الأسبوع الماضي عن عدد من الإجراءات الاحترازية في محاولة للحد من انتشار الفيروس في الدولة العربية التي مزقتها الحرب.

## مسقط تعلق محادثات اقتراض بعد انهيار أسعار النفط

وأضاف أن الحكومة العمانية قررت تعليق كل شيء بعد انهيار أسعار النفط العالمية. وأكد المصدر أن سلطنة عمان، التي لم ترد على طلب للتعقيب، غير ماضية في أي صفقة في هذه المرحلة. واتسعت هوامش سندات المقترضين الخليجيين خلال الأسابيع القليلة الماضية بسبب نزول أسعار النفط والمخاوف العالمية حيال التداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا. وطبقت كل من عُمان والسعودية خفضا بنسبة خمسة في المئة على موازنة العام 2020. وأظهرت بيانات رفنيثيف أن عوائد سندات عُمان استحقاق 2047 كانت عند

وتعد سلطنة عمان، المثقلة بمستويات مرتفعة من الدين، من أكثر الدول حساسية لتقلبات أسعار النفط مقارنة بأغلب جيرانها الخليجيين الأثرياء. وبعد أحدث هبوط لأسعار النفط، والذي أطلقت شرارته حرب أسعار بين السعودية وروسيا بهدف اقتناص الحصص السوقية، خفضت موديز وفيتش تصنيف عمان الائتماني، ليدخل أكثر في عمق النطاق "عالي المخاطر". وقال مصدر مقرب من وزارة المالية العمانية إن الحكومة استكشفت خيارات مختلفة للتمويل، بما في ذلك قروض مصرفية لأجل خمسة أعوام وسبعة وعشرة، لكن تلك المحادثات توقفت الآن.

مسقط - كشفت مصادر مطلعة أن سلطنة عمان علقت محادثات للاستدانة عن طريق قروض من أسواق المال، في وقت تواجه فيه التداعيات الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا وانخفاض أسعار الخام. وكانت الحكومة العمانية تجري محادثات مع البنوك بشأن خيارات تمويل عدة، بما في ذلك قرض بنحو مليار دولار. لكن المصادر المطلعة أكدت أمس أن المحادثات جرى تعليقها بعد انهيار اتفاق تخفيضات الإنتاج بين أوبك وشركاء من خارج المنظمة، مما دفع أسعار النفط للتهاوي.



الركود يخيم على الاقتصاد